العدد (1822) السنة السابعة - الثلاثاء (15) حزيران 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

مشروع إعمار العراق رهانات ومسؤوليات

علي حسن الفواز

كثيرا ما تتناقل الأخبار عن وجود مشاريع لاعمار البني التحتية في العراق، وان ثمة ميزانيات ضخمة قد حددت لمثل هذه المشاريع، حيث خصصت لمشروع اعمار العراق ميزانية قدرت بسبعين مليار دولار خلال فترة الحكومة السابقة، حتى بات هذا الموضوع حديثا لأوساط متعددة ومحرضا على تساؤلات واسعة في الفضاء السياسي العراقي، وفي الفضاء الاستثماري الذي يسعى إلى الدخول إلى العراق رغم كل التعقيدات السياسية والأمنية والاقتصادية، لكن هذا المشروع لم ينفذ طبعا وترك على الرفوف تحت ضغط الطبائع السياسية المتصارعة بين فرقاء المشروع السياسي العراقي وتشوه حساباتهم ونياتهم.. فهل كان هذا المشروع حقيقيا وواقعيا؟ وهل يمكن تنفيذه وسط التجاذبات السياسية والتقاطعات التي تفلسف الشك والريبة والمصالح تحت واجهات وطنية وسياسية؟ وما طبيعة الجهات التي تنفذ هذا المشروع؟ وهل ثمة تشريعات قانونية متفق عليها في المجال الاستثماري يمكنها ان تصنع البيئة الاستثمارية المناسبة والواقعية وصاحبة الجدوى؟

مخطط مشوع بوابة بغداد

وإذا كان هذا الكلام يملك نوعا من المشروعية، وان القوى السياسية تملك قناعة بجدواه وضرورته، فما المقصود هنا بالبنى التحتية! وكل شيء في العراق يعاني من غياب فاضح للبنى الفوقية قبل التحتية؟ وأي البنى التحتية سيكون لها الأولوية، وقد تركتنا الحروب والاستبدادات والحصارات والفساد المالي والإداري وأمراض سوء الإدارة أمام أولويات لا حدّ لها؟ ومن سيكون القيّم على هذا المشروع العملاق؟ هل هي الشركات الوطنية صاحبة الخبرات المحدودة، أم الاستثمارية الأجنبية، أم ماذا؟ وهل سيكون هذا المشروع خارج لعبة التجاذب السياسي والطبخات البرلمانية التي يمكن ان تنوش كل شيء، وربما تعطل كل شيء؟

والأدهى من ذلك هل ستوافق القوى السياسية مجلس النواب العراقي على هذا مشروع هذا القانون بعيدا عن تكرار إنتاج المشهد القديم بكل هوسه وسرياليته؟ وهل سيضع النواب خلافاتهم وحساباتهم الضيقة القديمة والحديثة ومصالح كتلهم السياسية جانبا للنظر في حيثيات هذا المشروع بعيون وطنية خالصة جدا وضمائر تدرك أن استمرار صناعة التعطيل والأرجاء هو خطيئة أخلاقية وشرعية ووطنية؟

مشروع الإنقاذ الوطني والسياسة

احسب فكرة أي مشروع وطني للإنقاذ الاقتصادي والتنموي مثل هذا القانون، سيكون وجها جديدا للسياسة العراقية، وفهما أكثر عمقا لمعطيات مرحلة تقتضي إيجاد كل الإمكانات والقدرات لصناعة دولة مدنية يمكنها ان تقاوم تحديات ما يحوطها من أزمات وصراعات دولية وإقليمية وحتى داخلية، ولعلي احسب هذا الخيار بما يشبه طريق الحرير للاستدلال على مسارات العقد السياسية والاقتصادية، والعمل بجد ومسؤولية على ترميم الخراب، وتأهيل العراق لعصر سياسي واقتصادي وثقافي جديد؟ واحسبه أيضا توجها موضوعيا وتاريخيا لتجاوز عقدة المشاريع الصغيرة غير المجدية والتي أنهكت الميزانية الوطنية، وأتاحت هامشا لصناعة نخب فاسدة في الكثير من الحلقات الإدارية والخدماتية، مثلما احسبه باتجاه آخر بأنه خيار عام، تؤطره المصالح العليا، والتي تتجاوز الأوهام العلنية والسرية للصفقات والاستعراضات التي يمكن ربطها بحسابات البعض من السياسيين والبرلمانيين وأنصاف المحللين الإعلاميين الذين لا همّ لهم سوى التشكيك بوطنية وأخلاقية الناس ورمي ذممهم بالحجارة، وكأن كل قلوب الناس وأيديهم مغلولة إلى الشيطان!!

وإزاء هذه التحسبات لا أجد بدّا من أن تضع القوى السياسية خطوط عمل مشتركة للتعاطي مع مسؤولية مثل هذه المشاريع وإعطائها كل الحوافز والصلاحيات وحتى التخطيط العملياتي واللوجستي لها، لكي تكون مشاريع وطنية عميقة الأثر والفاعلية، وبالطريقة التي تتجاوز عقد وصالح مشاريع الصدقات والحسنات الدولية والإقليمية وتاريخ مشروع مارشال ومشروع العهد الدولي والدول المانحة وغيرها.

إزاء هذا الواقع قد تبدو الصورة بحاجة إلى شيء من الوضوح، والى شيء من الجدية، خاصة وان أزمة (المشاريع الوطنية) باتت أمام سلسلة معقدة من المشاكل التي كثيرا ما تذهب بعيدا إلى الفشل او سوء الانجاز، أو تحويلها إلى مشاريع غير ذات جدوى، ولعل الحديث الذي تناقلته بعض المنظمات الدولية عن فشل الدولة العراقية، يرتبط بشكل أو بآخر بفشل صناعة المشاريع التنوية الكبرى التي يمكن ان تعيد سياق إنتاج الدولة والاقتصاد والبناء المؤسساتي، وتقلل من هامش الفساد، والهامش الضاغط للبطالة والتضخم وغيرها. حتى أن البعض يقول أن هذا الفشل يقترن بالفشل الأمريكي في التعاطي مع الملفات العراقية على مستوى الأمن والسياسة والاقتصاد والخدمات، وهي ما تثير بالمقابل العديد من الأسئلة التي تتعلق بحقيقة ما يجري، فهل أن الأمريكان قد سطحوا المشاكل العراقية الى حدّ أنهم اصطدموا بتداعياتها؟ وهل أن الأمريكان اضعفوا الجانب الخدماتي مقابل دعم الجانب الأمني بقصدية أو بدون قصد؟ وهل ان معالجة أزمات مثل الكهرباء والماء وإعادة تأهيل المدن العراقية والمؤسسات الخدمية الأخرى لا يحتاج إلى جهود استثنائية من قبل الأمريكان قبل غيرهم؟ خاصة وان العراق قد تعرض طوال عقود إلى نوع من التدمير المنهجي الذي اقترن بتهديد سابق للسيد بيكر وزير خارجية أميركا في عهد بوش الأب بان الأمريكان سيعيدون العراق الى عصر ما قبل الكهرباء!! وهو ما حدث فعلا!! حينما تعرضت البنية الكهربائية الى تدمير كامل، وتحولت فيما بعد إلى عقدة وطنية كبرى، وان بيئة مكشوفة للفساد بدءا من زمن النظام السابق، وتواصلا مع حلقات أخرى في الحكومات العراقية المتعاقبة، وهذا ما اثار الشك في ان تأهيل هذه البنية أصبح شأنا يفوق قدرة الحكومات الوطنية!! وان من خربها عليه ان يعيدها جتى لو كان على طريقة مشروع مارشال..

هذا الكلام لا يعني اننا بحاجة الى سلسلة من مشاريع الإنقاذ الوطنية الكبرى التي يجب ان تخصص لها الميزانيات النفطية ما يناسبها من الضرورات، لان بناء العراق الجديد لا يتم بالنوايا والأمنيات، ولا بالحسابات المضللة، ولا بأنماط الثقافات الخائفة، بقدر مايتم بالتخطيط والبناء الواسع لمؤسسات الدولة والمجتمع وتنظيم سياق جهدها وخدماتها، مقابل ذلك العمل على تأهيل الشخصية العراقية لقبول هذا البناء كمشروع للإنقاذ التاريخي.

نعم نحن بحاجة إلى مشاريع وطنية تقوم على إدراك خطورة اللحظة الوطنية وحجم ما تعانيه من تحديات، وان تملك الأهلية لممارسة أدوارها الفاعلة وطنيا وأخلاقيا وبنائيا لتعزيز فاعلية كل جهد وطني كبير وحقيقي بعيدا عن سياسية(شيلني وأشيلك) وبعيدا عن لغة التشكيك والتلبيس والشيطنة، والسعي الى تنظيم برنامج مشترك، وتصورات عملياتية تضع عملية الأعمار شفافة وسهلة وذات بعد وطني خالص..

البعض يقول لماذا لا نعيد تأسيس مجلس الأعمار القديم أيام الملكية والذي كان مسؤولا عن أعمار البنى التحتية والفوقية للدولة العراقية، والذي ظل علامة ايجابية في تاريخ العراق السياسي والاقتصادي، لكن ثمة من يقول لمن ستعطى مسؤولية هذا المجلس وسط حسابات وحساسيات وأوهام تجعل السياسيين مصابين بفوبيا الأعمار!! والبعض الآخر يقترح تنشيط الجهد الاستثماري الدولي لإعادة تأهيل البنى العراقية أسوة بالدول التي تشكلت ملامحها العمرانية في ضوء سياسات استثمارية ناجحة حولتها خلال زمن قياسي إلى بلدان وأسواق تجذب إليها سنويا مليارات الدولارات في استثمارات لا حدّ لها، وحراك متسع وجاذب للقوى العاملة التي تحدّ من ظواهر البطالة وانخفاض القدرة الشرائية.

المهم في هذا الموضوع أن تكون هناك خارطة طريق واضحة لهذا الأعمار، خارطة طريق واضحة ومعروفة وذات عمق ستراتيجي واثر يضع الأجيال اللاحقة في مسار نتائجه، وان لا يكون أعمارا مشوها وعدميا كالذي يحدث الآن من أنفاق عشوائي في مشاريع هامشية وتجميلية مثل إعادة تبليط الشوارع ورصف بدائي للأرصفة وتشييد غرائبي للحدائق، وكان هذه الفعاليات الظاهرة جدا والساذجة جدا هي جوهر الأعمار. في الوقت الذي يحتاج فيه العراق إلى تخطيط دقيق يمسّ كل تفاصيل الحياة العراقية بما فيها التفاصيل الجمالية، لكن ضمن سياق عمراني واضح المعالم.

أولوية مشاريع الأعمار

ان مثل هذه المشاريع التي تخص الأعمار والبناء ينبغي أن تكون أولوية في كل برامج تأهيل المكان العراقي، وإعادة ثقة المواطن العراقي بجدية التغيير وأثره التاريخي على الدولة والمجتمع، فضلا عن ان أنجاح هذه البرامج يشكل تحديا للجميع، تحديا لمستقبلهم ووطنيهم وتاريخهم، لأنها ستضع الجميع أمام مسؤولياتهم الإجرائية التي تحتاج بالضرورة إلى وعي عال والى رؤية أوضح والى ثقة عميقة، تنطلق من تكامل الأهداف بين الجهد الوطني والجهد التخطيطي والجهد الاستثماري، وبما يجعلها تمثل علامة ناجحة لتبني أهداف وبرامج الاقتصاديات الحديثة، فضلا عن ان نجاح هذا العمل يقترن أيضا بالعمل على توفير الغطاء القانوني والأمني لتنفيذ الجوانب الإجرائية في المجال الاستثماري لحماية الشركات الأجنبية التي تدخل في إطار تنفيذ مثل هذه المشاريع، ومواجهة الادعاءات التي قد تمارسها هذه الجهة او تلك خدمة لأجندات سياسية داخلية او إقليمية بنوع من الحزم والمسؤولية، والمزيد من التخطيط والتنسيق والعقلانية، لان مستقبل العراق هو الخط الأحمر الأساسي الذي يقف عنده الجميع.

الحديث عن أعمار العراق ظل للأسف حديثا عموميا، ورغم مرور أكثر من سبع سنوات على سقوط النظام السابق، ألا أن ما يحدث لم يزل رهين المحابس الكثيرة!! فالتقاطع السياسي، والفساد المستشري في الكثير من مفاصل الدولة، وضعف الخبرات الفنية والإدارية، وسوء إدارة الكثير من الملفات، كلها تضع عملية الأعمار موضع شك ومراجعة. لذا بات من الضروري ومع الحكومة الجديدة والبرلمان الجديد، والحديث الطويل عن حراك استثماري واسع، هو إعطاء مفهوم الأعمار الستراتيجي وضوحا وتوصيفا أكبر، والحديث بصراحة عن عمق المشاكل التي كان وما يزال يعانيها العراق خاصة في الزراعة والري والاقتصاد والتجارة والنفط والتعليم والخدمات الثقافية والسياحية والاجتماعية والتي لم تكن وليدة اليوم، ولا جاءت مع الاحتلال كما يريد لها البعض من الانتهازيين الذين يصنعون الشك حولها بامتياز ويرمون التهم الجاهزة على الآخرين، من منطلق منع العراق من الحصول على فرص حقيقية للتطور والنمو، وكذلك التشكيك بالعملية السياسية ووضعها دائما في خانة المشكوك فيه، بقدر ما ان هذه المشاكل وليدة ركامات طويلة من الأزمات، أزمات صنعها الاستبداد السياسي والانقلابات العشوائية وسوء إدارة الثروة الوطنية وتبديدها بالحروب والتي حولت العراق من عملاق اقتصادي الى قزم سياسي كما يقول الدكتور فالح عبد الجبار، من منطلق التلازم بين الاقتصاد والسياسة وقدرة الأول على توجيه الثاني، لان سوء إدارة البلد واتساع دائرة الحروب العشوائية والسياسات العشوائية والاقتصاديات الطارئة والعشوائية هي التي تركت العراق النفطي والعراق الزراعي والعراق السياحي نهبا للفقر والمديونيات، ولعل أنفاق أكثر من ستمائة مليار في حرب واحدة، وتحويل مصانع تكميلية في الاقتصاد الى معامل لصناعة الخردة المسلحة، وتحويل ملايين من البشر إلى عمال سخرة في مصانع او مسالخ أنهكت الاقتصاد العراقي، هي ابرز تجليات هذه السياسة العشوائية التي أنتجت ظواهر الحصار والفقر والتجهيل والموت والانتفاضات الشعبية، وهي ذاتها التي مهدت لاستقدام الاحتلال، لان هذا الاحتلال لم يأت من فراغ، ولم يكن قدريا، بقدر ما أن له أسبابه الداخلية ومعطياته الإقليمية والدولية.

أن معرفة الأسباب التي أنتجت الخراب السياسي والاقتصادي في عراق الجمهوريات ضروري جدا للتعاطي مع النتائج التي شكلت هذا الخراب، وأعطت لظواهره ملامح وسمات وتداعيات كشفت عن حجم البؤس الاجتماعي والتشوه العمراني وانهيار البنى الاقتصادية خاصة في المجال الزراعي، اذ تسببت السياسات غير المتوازنة والعشوائية، ناهيك عن الحروب الطويلة عن قطاعات واسعة من الارض لخدمة الجهد العسكري وتدمير شبه ممنهج للثروة الحيوانية وانهاء ريعها الاقتصادي الى الغلّة العراقية فضلا عن تعطيل قواها الزراعية العاملة، رغم وجود العديد من الكليات الزراعية في بغداد والمحافظات والتي كان اغلب خريجيها يعملون في اماكن خارج اختصاصاتها، وهذا مايؤكد التشوه العميق الحاصل في منظومة التعليم العراقي.

ظواهر التشوه الثقافي والاقتصادي لم تقترن بانتاج الظواهر العامة القارّة في البنيات الاقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية حسب، وانما تسللت الى يوميات المواطن العراقي والى عوالمه وسلوكه ومواقفه، وأثرت على فاعلية الشخصية العراقية وحضورها في التمكين والمشاركة، فالكثير من الظواهر العدوانية والعنفية التي استشرت في أوساط اجتماعية واسعة اقترنت بالظواهر التي انهارت فيها البنى العميقة للمجتمع، بما فيها البنى الاجتماعية الحافظة لقيم السلم المدني والعلاقات الاجتماعية وبنية الأسرة وقيم الألفة في المكان وفي التنظيمات الاجتماعية، واحسب ان انهيار هذه البنى بما فيها انهيار النظام الحزبي والنظام التعليمي والنظام العلائقي الاجتماعي في المقهى وبعض مؤسسات المجتمع المدني يعود إلى الطبيعة الاستبدادية التي كرسها النظام الاستبدادي في اطار علاقته مع المواطن والجماعات..

ان مشاريع الأعمار تكتسب اهميتها من الضرورة التي يجب ان ترهن العملية السياسية برمتها الى شروطها في إنتاج ظاهرة الدولة والمجتمع، وتعزيز كل الفاعليات التي من شانها ان تعزز صناعة هذه الدولة وديمومتها كإطار حاضن وحامي لجماعات متعددة(قوميات وطوائف وقوى اجتماعية أخرى) وحمايتها من خلال بناء أسس هذه الدولة، وبناء مؤسساتها العملية، اذ ان نجاح القوة الاقتصادية في هذا المجال يعني استقرار القوة السياسية او تنظيمها في سياق من البرامج والمشاريع الستراتيجية التي تهدف الى تكريس فكرة الدولة المدنية، الدولة الخدماتية والدولة الفاعلة في سياقها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، خاصة وان العراق يملك ثالث اكبر احتياط نفطي في العالم، وهذه القوة العميقة تضعه في المسار الذي ينبغي ان يوظف كمنظومة من الفعاليات والإجراءات التي توسع حلقات الثروة الوطنية وتستثمرها في مجالات البناء والعمران والاستثمار، أي أن تعزيز قوة الدولة الاقتصادية يعني تعزيز قوة الدولة السياسية في اطار سيادتها واستقلال قرارها ومنع التدخلات الخارجية التي تجد الان فرصة بسبب الضعف الاقتصادي للتدخل والتأثير على القرار السياسي.

ان معرفة الواقع العراقي، ومعرفة تاريخ الازمة العراقية هو مدخل صحيح في التعاطي مع إشكالات هذا الواقع، مثلما تعني هذه المعرفة في جوهرها إدراك الأسباب وقراءة العوامل التي ساهمت في تحويل الخراب من ظواهر سياسية وعسكرية الى ظواهر اجتماعية، لكن ذلك يعني أيضا العمل على مواجهة الحاضر بالعبر التي يجب ان ندرك دروسها من الماضي ومن أزماته الحادة، وهو ما يجب ان يضع المعنيين المسؤولين عن تنظيم وإدارة حملات الأعمار الستراتيجي للبنى التحتية في العراق أمام خطوط حمراء، تؤشر مدى خطورة هذه الظاهرة أو تلك وكيفية معالجتها، لان الخراب العمراني هو جزء معلن من ظاهرة خراب الحرب والحصار وسوء الإدارة، لكن الخرابات النفسية والتعليمية والاجتماعية هي ظواهر غير معلنة، ومسكوت عنها في أكثر الأحيان، حدّ ان الناس اجترحوا لمقاومة هذا الخراب الداخلي سلسلة طويلة من الممارسات والطقوس السرية وحتى الشفرات اللغوية والسلوكية وغيرها. ناهيك عن سلوكيات مضادة أخرى تمثلت باستشراء ظواهر العنف الاجتماعي والسلوكي، وكراهية النظام، والرموز السياسية وقيم الدولة، لان هذه الرموز لم تترك في الوجدان الشعبي المضطهد الا مشاعر عدوانية وكراهية من الصعب السيطرة عليها. وهذا ما يجب الوقوف عنده والتعاطي مع نتائجه من خلال ايلاء البنيات التحتية للمؤسسات الثقافية والتعليمية والخدماتية الجانب الكبير، ليس لان المواطن العراقي والجماعة العراقية عانوا من إفقار متعمد في المجالات الثقافية والخدماتية والتعليمية، بقدر ما ان هذه البنيات تدخل في إطار تكامل الجهد الإنساني ودعم مسارات فعالياته في المجالات الستراتيجية، واحسب انها تكمن في قيم دلالية فاعلة تؤكد اهمية اشباع حاجات الإنسان الرمزية والدلالية، بدءا من إشباعه الحقوقي الى إشباعه الخدماتي الإنساني الذي يتيح له هامشا من الاطمئنانات التي تعنى بوجوده ومعيشته ورفاهيته وفي صناعة وعيه الاجتماعي..

أن إعادة تأهيل الشخصية العراقية للمستقبل هي واحدة من اخطر الجهود الستراتيجية التي تواجه الدولة الجديدة، وان إعادة تنظيم علاقة هذه الشخصية بالدولة والحقوق والواجبات هي الأخرى تشكل الفيصل المهم في التحول نحو صناعة مفاهيم ثابتة ومقرّة للمواطنة والشراكة وضمان الحقوق العامة داخل أجندة الدولة وداخل أجندة المجتمع..

إزاء كل هذا نجد ان العمل بمثابرة على إيجاد الحلقات المهمة المعنية بالتخطيط للمشاريع الكبرى، والمعنية أيضا بتأمين الميزانيات الكافلة لنجاح هذه المشاريع، وتأمين البيئة الاستثمارية والتشغيلية المناسبة، هي المقدمات التي ستضع مشاريع أعمار العراق بمثابة الحلقات الأوسع التي يمكن ان ترهن مسيرة الدولة الجديدة الى المستقبل، وان تحميها من كل عوامل التهديد السياسي والاقتصادي والتنموي، وان تضعها في السياق الصحيح بمواجهة كل تحديات القوى التي لا تريد للعراق ان يكون نموذجا لقوة الديمقراطية والتحول المدني في العالم العربي والإقليمي المرهونين منذ عقود طويلة إلى طبائع الاستبداد..

في اليابان أيضا ..

د. عبد الله المدني

حينما ذهبنا إلى بيروت للدراسة الجامعية في مطلع سبعينيات القرن الفائت، لفتت أنظارنا – ضمن أمور أخرى - الشعارات السياسية الكثيرة المكتوبة فوق جدران المباني واللافتات الخشبية والقماشية، وكان من بينها شعار يتصدر كل الحيطان واللافتات في المناطق ذات الكثافة السكانية السنية. كان الشعار يقول ببساطة "ما بيصائب للحكم إلا صائب"، وترجمته هي أنه لا يصلح للحكم في لبنان إلا "صائب سلام". وكان الأخير وقتها من أبرز رجالات الدولة و أحد أشهر من تعاقبوا على رئاسة الحكومة اللبنانية

ذلك الشعار ظل على الدوام حاضرا في ذهني، خصوصا عند الكتابة عن الشأن السياسي الياباني. فقد ثبت من التجربة الطويلة لهذا البلد في حقبة ما بعد هزيمتها المرة في الحرب الكونية الثانية، أنه لا يصلح لحكم اليابان إلا حزبه العتيد الأعرق أي "الحزب الليبرالي الحر"، فهذا الأخير، رغم كل الإنقسامات والتجاذبات التي عصفت بأجنحته المختلفة، ولا سيما ما بين تياراته الشابه والعجوزة، ورغم كل الفضائح المالية التي لحقت برموزه الكبيرة، ورغم تبدل وجوهه القيادية بمعدلات زمنية سريعة، ظل يحكم اليابان دون إنقطاع منذ ظهوره على الساحة في عام ١٩٥٥، وحتى عام ١٩٩٣ الذي شهد خروجه من السلطة للمرة الأولى. لكن هذا الخروج لم يستمر طويلا، إذ سرعان ما فشل الإئتلاف الحزبي المنافس له في إدارة البلاد، وقدم رئيسه "توميتشي موراياما" إستقالته من رئاسة الحكومة في غضون عام واحد، ليعود الليبراليون الأحرار مرة أخرى إلى السلطة.

أما المرة الثانية التي هُزم فيها "الليبراليون الأحرار فكان في العام الماضي، حينما فاز عليهم فوزا ساحقا في الإنتخابات التشريعية التي أجريت في أغسطس من ذلك العام "حزب اليابان الديمقراطي" بقيادة "يوكيو هاتوياما" (٦٣ عاما) الذي خلف "تارو آسو" كرئيس للوزراء على رأس حكومة إئتلافية من حزب اليابان الديمقراطي، والحزب الإشتراكي الديمقراطي وحزب ثالث صغير. لكن حكومة "هاتوياما" لم تستطع أيضا الصمود أكثر من عام، ليستقيل رئيسها في أوائل الشهر الجاري، مدشنا بذلك مرحلة جديدة من اللاإستقرار الإداري والسياسي، خصوصا وأن البلاد غيرت أربعة رؤساء حكومات خلال أربع سنوات. فمن بعد حقبة شبه طويلة وغير مسبوقة من الإستقرار في ظل رئيس الحكومة الأسبق، صاحب الكاريزما الشخصية والمواهب القيادية الفذة، " جونيتشيرو كايزومي" الذي حكم ما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٦ ، تولى رئاسة الحكومة لمدة أقل من عام كل من "شينزو أبي"، و"ياسو فوكودا" و "تارو أسو" على التوالي.

والقارىء لتاريخ اليابان السياسي، وخصوصا ذلك المتعلق بحكوماتها المتعاقبة، سيكتشف أنه قد مرّ على هذا المنصب الرفيع منذ عام ١٩٤٧ وحتى اليوم ٣٠ شخصية سياسية، جُلّها بطبيعة الحال من "الحزب الليبرالي الحر" كما أسلفنا. كما سيكتشف أنّ أطول رؤساء الوزراء بقاء في السلطة كان أيضا من الحزب الأخير. أما الملاحظة الأخرى الجديرة بالإهتمام فهي تقديم الساسة اليابانيين مصلحة أحزابهم على مصالحهم الشخصية، وذلك في ظاهرة معاكسة تماما لما يجري في العالم العربي والعالم الثالث. فالسيد هاتوياما فضّل أن يتخلى عن منصبه الرفيع كرئيس للوزراء وزعيم لحزب اليابان الديمقراطي الحاكم قبل أنْ يحين الحادي عشر من يوليو، وهو موعد إنتخابات نصف مقاعد مجلس الشيوخ المكون من ٢٤٢ مقعدا (هذا المجلس أقل صلاحيات من مجلس النواب، لكنه صار يلعب دورا هاما في إقرار التشريعات، خصوصا حينما يتمتع الحزب الحاكم بأغلبية في مجلس النواب، ولا يتمتع بمثلها في مجلس الشيوخ)، وذلك خوفا من أن يؤدي تمسكه بالسلطة إلى هزيمة حزبه في تلك الإنتخابات، على خلفية تراجع شعبيته من ٧٠ بالمئة إلى أقل من ٢٠ بالمئة، بسبب نكثه بوعود إنتخابية سابقة حول نقل قاعدة "فوتينما" الأمريكية من جزيرة "أوكيناوا" (حيث يعيش ١ بالمئة فقط من سكان اليابان) إستجابة لمطالب سكانها، وإيجاد حل يتناغم مع رأي عموم اليابانيين حول تواجد ٥٠ ألف جندي أمريكي فوق أراضيهم، ووعود أخرى ببدء حقبة سياسية مختلفة في تاريخ البلاد، ثم بسبب ضلوع الأمين العام لحزبه العجوز القوي "إيتشيرو أوزاوا" (٦٧ عاما) في فضائح تمويلات سرية، هذا ناهيك عن إتهامات وُجهت إلى عدد من مساعديه بالحصول على أموال بطرق غير مشروعة لدعم حملته الإنتخابية في عام ٢٠٠٩ (برأ القضاء ساحة المتهمين، وخلُص إلى أن "هاتوياما" لم يكن على علم بالأمر).

لقد قيل وكُتب الكثير حول أسباب بروز "حزب اليابان الديمقراطي" وتمكنه من إنتزاع السلطة من "الحزب الليبرالي الحر" بعد هيمنة الأخير على مقادير الأمور لفترة دامت نحو نصف قرن. لكن أهم ما لفت نظر المراقبين هو أن الحزب الأول إستفاد كثيرا من أخطاء الحزب الثاني، بمعنى أنه لئن لم يسع إلى تبني سياسات مختلفة جذريا عن سياسات خصمه، ولا سيما فيما يتعلق بالروابط التاريخية مع الحليف الأمريكي، فإنه على الأقل حاول تجديد الدماء في الحياة السياسية اليابانية. ذلك التجديد الذي لطالما وعد به الليبراليون الأحرار ناخبيهم، لكن دون أن يطبقوه على أرض الواقع.

وهكذا، يمكن القول أن حظوظ الحزب الأعرق في اليابان بالعودة إلى السلطة في أية إنتخابات تشريعية قادمة تتوقف على الشخصية التي سوف تقودها، ومدى ملاءمتها للمرحلة، ومدى جاذبيتها في مواجهة "ناوتو كان" (٦٤) زعيم "حزب اليابان الديمقراطي" / رئيس الحكومة المعين حديثا، والساعي إلى البقاء في السلطة فترة أطول من أسلافه، أي أكثر من عام.

ولعل أكثر ما يميّز رئيس الحكومة الجديد عن كل أسلافه السابقين هو أنه لا ينتمي إلى إحدى العائلات الإقطاعية التي عادة ما تدخل عالم السياسة اليابانية من خلال الحصول على مقعد أو مقاعد برلمانية، ثم تورثها لأبنائها وأحفادها. فـ "ناوتو كان" المولود في أكتوبر ١٩٤٦ في مدينة "أوبي" بمقاطعة "ياماغوتشي" لأب هو "هيساو كان" الذي كان يعمل مدير المصنع زجاج، والمتخرج في عام ١٩٧٠ من معهد طوكيو للتكنولوجيا، مجازا في علوم الفيزياء التطبيقية، يُدين في بروزه وصعوده إلى شيء واحد فقط هو : أنشطته وتحركاته المدنية وجهوده في تنظيم الجماهير للمطالبة بحلول سريعة لمشاكل الإسكان والرعاية الصحية والمساواة الجندرية والتلوث البيئي، ناهيك عن قيادته ذات مرة للحملة الإنتخابية للسيدة "فوساي إيتشيكاوا" المدافعة الصلبة عن حقوق المرأة اليابانية لدخول مجلس الشيوخ في عام ١٩٧٤.

والرجل الذي بدأ حياته السياسية في السبعينيات بثلاث محاولات فاشلة للحصول على مقعد نيابي في الأعوام ١٩٧٦، و١٩٧٧، و١٩٧٩ ، ثم محاولة ناجحة في عام ١٩٨٠ حينما ترشح في طوكيو عن حزب "إتحاد الإشتراكيين الديمقراطيين"، حافظ منذ التاريخ الأخير على مقعده البرلماني، لكن كممثل لأحزاب سياسية مختلفة، كما أنه تقلد وزارة الصحة والرعاية في عام ١٩٩٦ في حكومة الليبراليين الأحرار الإئتلافية بقيادة رئيس الحكومة الراحل "روتاريو هاشيموتو"، ثم وزارة المالية منذ يناير ٢٠١٠ في حكومة "يوكيو هاتوياما" المستقيلة. وحينما كان وزيرا للصحة، سمح ببيع الدم الملوث، فكان أن تسبب بقراره هذا في إصابة الكثير من اليابانيين بمرض الإيدز، الأمر الذي عرّض شعبيته وصورته للخطر، قبل أن تعود أسهمه وترتفع كنتيجة لقيامه بالإعتذار علنا لشعبه، ووصف ما فعله بالجريمة التي لن يغفرها لنفسه.

ومن المشاكل الأخرى التي واجهت الرجل وكادت أن تعصف به بعيدا إلى زوايا النسيان في الساحة السياسية، إتهامه ظلما في عام ٢٠٠٤ بالتهرب من دفع ما يجب عليه لحساب معاشات الإدخار. وهي التهمة التي أرجعتها وزارة الصحة والعمل والرعاية لاحقا إلى خطأ إداري.

وقد إختصر "ناوتو كان" ذات مرة مشكلته لجهة عدم صعوده إلى المنصب الأول في البلاد، في قوله أثناء مقابلة صحفية أجريت معه قبل سنوات: " نا مو ناكو سوسهيكي مو كاني مو ناكو"، وترجمتها هي "لا أسم، ولا تنظيم، ولا مال"، وبعبارة أوضح أراد "كان" أن يقول أن من مثله من الأشخاص الذين لا يستندون إلى عائلات أرستقراطية، أو إلى تنظيمات حزبية قوية، أو إلى موارد مالية ضخمة، لا يستطيعون الصعود إلى القمة بسهولة. لكنه ها هو يصعد، ويدلل عمليا على عدم صواب مقولته، مؤكدا أنه بالعزيمة والإصرار والتاريخ النظيف، والسيرة العلمية الراقية، لا يوجد ما يحول دون صعود النجباء إلى هرم السلطة في اليابان أو سواها من دول آسيا ذات الأنظمة الديمقراطية الراسخة. بقي أن نعلم أن رئيس الحكومة اليابانية الجديد هو من أشد المدافعين عن فكرة اضطلاع جيش الدفاع الياباني بدور خارجي يتلاءم مع قوة ومكانة بلاده العلمية والاقتصادية، على الأقل في إقليم شمال شرق آسيا والمحيط الباسيفيكي.